



مؤكداً ان الاستملاك يجب ان لا يوظف لمصلحة شركة * العطوط يحدد رفض مجموعة أبو غزالة التنازل عن أملاكها ويشكك بحيادية أمانة عمان

عمان - الدستور

قال محامي مجموعة طلال أبو غزالة عمر العطوط ان قانون الاستملاك والقوانين النافذة بهذا الشأن تراعى ان الاستملاك يجب ان ينفذ لمصلحة عامة وليس لمصلحة شركة ما وتسهيل تنفيذ مشاريعها ، وقال ان هناك فرقا واضحا بين الاستثمار والمنفعة العامة.

وجدد العطوط موقف طلال أبو غزالة الراضين التنازل عن مباني المقر الرئيس للمجموعة في مؤتمر صحفي عقده ظهر امس في مقر المجموعة ، بعد ان اعلنت امانة عمان نيبتها التقدم بطلب الى مجلس الوزراء لاستملاك عدد من المباني والاراضي المجاورة لمشروع تطوير العبدلي وتشمل عمارات سكنية ومباني مجموعة طلال أبو غزالة.

وقال العطوط انه في حال اقرار مجلس الوزراء طلب الامانة باستملاك الاراضي والمباني المجاورة لمشروع شركة تطوير العبدلي فان مجموعة طلال أبو غزالة ستلجأ الى القضاء للفصل في هذا النزاع مؤكدا ثقته بالقضاء الاردني ، معربا عن امله في ان يحل الامر داخليا ، نافيا نية المجموعة للجوء الى اية جهة قضائية غير اردنية. وانتقد العطوط بشدة سماح امانة عمان لشركة تطوير العبدلي بشراء مبانٍ وارضٍ والبدا بالعمل في المنطقة التي وضعتها الامانة قيد الدراسة منذ عامين تقريبا في الوقت الذي منعت فيه مجموعة أبو غزالة اكمال مبانيها في نفس المنطقة ، وقال ان الامانة التي توسطت بين شركة تطوير العبدلي والسكان واصحاب المباني والاراضي لمصلحة الشركة بهذا العمل تفقد الحياد والعمل لمصلحة الاهالي وتتحاز لمصلحة شركة خاصة. و اضاف ان هناك مئات أوامر الازالة الا انها ارسلت فرقة ليل اول من امس لازالة لوحات علقها مجموعة طلال أبو غزالة على مبانيها ، وهو اجراء غير مقبول وفق معايير توحيد المعاملة للجميع.

واوضح ان مستثمرا كويتي ابلغ مجموعة أبو غزالة ان شركة تطوير العبدلي عرضت اراضي مجموعة أبو غزالة للبيع خلافا للاعراف والقوانين النافذة ، مما حدا بالمستثمر الكويتي باعلام المجموعة بهذا العمل ، وشدد على ان المسألة ليست خلافا على سعر معين وانما قضية مبدأ وملكية خاصة كفلها الدستور الاردني والقوانين النافذة.

وقال ان المجموعة تحتفظ بحقوقها في بدل العطل والضرر الذي لحق بها جراء تعطيل مشاريعها ، وقال ان نحو 200 فرصة عمل خسرها الشباب الاردني جراء هذا التعطيل.